

سؤاله وتيقنا وما كنا معدلين حتى نبعث رسولا
واجيب بان الرسول اعلمنا بالعدل والنجاة وتخصيص
عموم الآية بالاحتمال لا بالسبيل في معرفة وجهها
اي في معرفة حقايقها بكيفية واوقافها كالتيم
احتمالا وتفصيلا لا بالشرح انتهى وهذا صريح
فان في المراد من المذاب في الآية عذاب ترك الفروع
ما لم يثبت رسولا بدليل قوله وتخصيص عموم الآية
بالاحتمال في فان الاحتمال لا يتبع الا على الاحتمال
والاصطلاح لا يتبع عليه غيره والفروع ما يمتنع
على غير فلاحامة للوجه التي ورد بها واستعد
الشاح الفرواين من الماتريدي من جعل المذاب
على عذاب الاستيصال في الدنيا على العذب في
القبور وجعل الرسول على العدل والفضل لم يقع
من مذهب ابي حنيفة من جعل العذاب على عذاب
الدنا لفظ حتى ان ما نقله المصنف عن اشعري
في تفسيره وما كنا معدلين ولا مشيين هو رواية
عن ابي حنيفة ايضا فاذا قلت ما سبق من ان
التشديد وجوب الاما بانه بالاستيصال بحيث
وصف بالتميز بالعدل الاستدلال برهم عليه السلام
عليان وتخصيص مجموع قوله تقنا وما كنا معدلين
مذاب ترك الاحمال ليس تخصصا بغير تخصص
وسائر التوجيه بها ايضا ليس خلافا لظاهره وان
منكر الفرواين في الاحمال الحسنة فالان ليس

في رسالة الدلالة عموم رساله وتوقف
الكلمة على الرسل كما هو في هذه الامة ائمة
الفروع الاستثنائي والافان المذبة الذين هم رسل
الى المشركين كلهم ولا خلاف في ان
الليس كلف معذبة مخالفة امر الله تقنا قبل ان
ياتيه رسول الله لا حتى ولا النبي تقنا وكما
معذبان حتى يبعث رسولا عام مخصوصا في الفروع
من ساق فن العارة ان الامة لم تست باقية على
عمومها بل مخصوصة لكن كل وجه في الحضور
منها فلا يرد ان المخصوص ولا يخص ولا يرجع في
تخصيص قول ابي حنيفة فلو لم يبعث رسولا على
المذاب في يوم معرفة ما لم يباري تقنا عز وجل فال
سراج الذي لا يوسج في منقوبته المشهورة بذا الاما
وساعد الذي عطف على جعل خلاف الاما في
وتفضل الكلام في هذه المسئلة ان العاقل الذي
لم يبلغه الدعوة الى الاما هل يجعله الامان
بالله واذا لم يؤمن به في الاما لا يبعثه
بين المشايخ الحنيفة بهم الله فمن علمهم نعم وهو
المروي عن امام ابي حنيفة رضي الله عنه روي في
الشهيد في المنتقى من ابي حنيفة انه قال لا عذر لاحد
في الجهل بخالفه لما روي عن النبي والاضر حفي
نفسه وسائر مخلوقاته وعن ابي حنيفة ايضا انه قال
لو لم يبعث الله رسولا وجب على الخلق معرفة بعقوبتهم

في رسالة الدلالة عموم رساله وتوقف
الكلمة على الرسل كما هو في هذه الامة ائمة
الفروع الاستثنائي والافان المذبة الذين هم رسل
الى المشركين كلهم ولا خلاف في ان
الليس كلف معذبة مخالفة امر الله تقنا قبل ان
ياتيه رسول الله لا حتى ولا النبي تقنا وكما
معذبان حتى يبعث رسولا عام مخصوصا في الفروع
من ساق فن العارة ان الامة لم تست باقية على
عمومها بل مخصوصة لكن كل وجه في الحضور
منها فلا يرد ان المخصوص ولا يخص ولا يرجع في
تخصيص قول ابي حنيفة فلو لم يبعث رسولا على
المذاب في يوم معرفة ما لم يباري تقنا عز وجل فال
سراج الذي لا يوسج في منقوبته المشهورة بذا الاما
وساعد الذي عطف على جعل خلاف الاما في
وتفضل الكلام في هذه المسئلة ان العاقل الذي
لم يبلغه الدعوة الى الاما هل يجعله الامان
بالله واذا لم يؤمن به في الاما لا يبعثه
بين المشايخ الحنيفة بهم الله فمن علمهم نعم وهو
المروي عن امام ابي حنيفة رضي الله عنه روي في
الشهيد في المنتقى من ابي حنيفة انه قال لا عذر لاحد
في الجهل بخالفه لما روي عن النبي والاضر حفي
نفسه وسائر مخلوقاته وعن ابي حنيفة ايضا انه قال
لو لم يبعث الله رسولا وجب على الخلق معرفة بعقوبتهم

سؤاله وتيقنا وما كنا معدلين حتى نبعث رسولا
واجيب بان الرسول اعلمنا بالعدل والنجاة وتخصيص
عموم الآية بالاحتمال لا بالسبيل في معرفة وجهها
اي في معرفة حقايقها بكيفية واوقافها كالتيم
احتمالا وتفصيلا لا بالشرح انتهى وهذا صريح
فان في المراد من المذاب في الآية عذاب ترك الفروع
ما لم يثبت رسولا بدليل قوله وتخصيص عموم الآية
بالاحتمال في فان الاحتمال لا يتبع الا على الاحتمال
والاصطلاح لا يتبع عليه غيره والفروع ما يمتنع
على غير فلاحامة للوجه التي ورد بها واستعد
الشاح الفرواين من الماتريدي من جعل المذاب
على عذاب الاستيصال في الدنيا على العذب في
القبور وجعل الرسول على العدل والفضل لم يقع
من مذهب ابي حنيفة من جعل العذاب على عذاب
الدنا لفظ حتى ان ما نقله المصنف عن اشعري
في تفسيره وما كنا معدلين ولا مشيين هو رواية
عن ابي حنيفة ايضا فاذا قلت ما سبق من ان
التشديد وجوب الاما بانه بالاستيصال بحيث
وصف بالتميز بالعدل الاستدلال برهم عليه السلام
عليان وتخصيص مجموع قوله تقنا وما كنا معدلين
مذاب ترك الاحمال ليس تخصصا بغير تخصص
وسائر التوجيه بها ايضا ليس خلافا لظاهره وان
منكر الفرواين في الاحمال الحسنة فالان ليس

سؤاله وتيقنا وما كنا معدلين حتى نبعث رسولا
واجيب بان الرسول اعلمنا بالعدل والنجاة وتخصيص
عموم الآية بالاحتمال لا بالسبيل في معرفة وجهها
اي في معرفة حقايقها بكيفية واوقافها كالتيم
احتمالا وتفصيلا لا بالشرح انتهى وهذا صريح
فان في المراد من المذاب في الآية عذاب ترك الفروع
ما لم يثبت رسولا بدليل قوله وتخصيص عموم الآية
بالاحتمال في فان الاحتمال لا يتبع الا على الاحتمال
والاصطلاح لا يتبع عليه غيره والفروع ما يمتنع
على غير فلاحامة للوجه التي ورد بها واستعد
الشاح الفرواين من الماتريدي من جعل المذاب
على عذاب الاستيصال في الدنيا على العذب في
القبور وجعل الرسول على العدل والفضل لم يقع
من مذهب ابي حنيفة من جعل العذاب على عذاب
الدنا لفظ حتى ان ما نقله المصنف عن اشعري
في تفسيره وما كنا معدلين ولا مشيين هو رواية
عن ابي حنيفة ايضا فاذا قلت ما سبق من ان
التشديد وجوب الاما بانه بالاستيصال بحيث
وصف بالتميز بالعدل الاستدلال برهم عليه السلام
عليان وتخصيص مجموع قوله تقنا وما كنا معدلين
مذاب ترك الاحمال ليس تخصصا بغير تخصص
وسائر التوجيه بها ايضا ليس خلافا لظاهره وان
منكر الفرواين في الاحمال الحسنة فالان ليس